المملكة المغربية

المندوبية السامية للتخطيط

HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

الدينامية الديموغرافية وانعكاساتها على السياسات العمومية

شتنبر 2025

www.hcp.ma

كشفت نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024 عن تحولات ديموغرافية عميقة، تميزت بتباطؤ معدلات الخصوبة، وتسارع وتيرة التمدّن، والشيخوخة التدريجية للسكان، واتجاه متزايد نحو أسر نووية.

وبمناسبة عيد العرش الأخير، أكد جلالة الملك محمد السادس نصره الله على أهمية هذه التحولات قائلاً :«وقد أبانت نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024 مجموعة من التحولات الديموغرافية والاجتماعية والمجالية التي يجب أخذها بعين الاعتبار في إعداد وتنفيذ السياسات العمومية.»

انسجاماً مع هذه التوجيهات الملكية السامية، تقدّم المندوبية السامية للتخطيط قراءة أولية لأبرز الانعكاسات المترتبة عن الدينامية الديموغرافية الراهنة. وهي قراءة ترتكز على معطيات الإحصاء العام لسنة 2024، مدعومة بإسقاطات سكانية تمتد إلى أفق 2040، وتهدف إلى تسليط الضوء على التغيرات الديمغرافية الراهنة التي تفرض تحديات هيكلية، وفي الوقت نفسه تفتح آفاقاً جديدة لتفعيل النموذج التنموي الجديد.

إن التراجع المستمر في الخصوبة، وشيخوخة الساكنة، وتسارع التمدّن، وإعادة تشكل البنيات الأسرية، كلها عوامل تستدعي إعادة النظر في السياسات العمومية، خاصة في ميادين الصحة، والتعليم، والتشغيل، والسكن، والحماية الاجتماعية، والتهيئة المجالية. ويمكن لهذه التحولات أن تشكل رافعة استراتيجية إذا ما جرى استباقها ضمن رؤية تنموية متكاملة. وتقتضي هذه النافذة الديمغرافية الحالية بالضرورة تعزيز الرأسمال البشري، وتشجيع نمو اقتصادي شامل ومنصف، مع العمل على تقوية التماسك الاجتماعي والمجالي. إن الإدماج المنهجي للمتغير الديمغرافي أصبح أمرًا لا غنى عنه في صياغة السياسات العمومية وتقييمها.

انتقال ديمغرافي متسارع

في غضون خمسة عقود فقط، أنهى المغرب انتقاله الديمغرافي الذي عرفته الدول المتقدمة على مدى يقارب قرنًا من الزمن. فقد انخفض معدل الخصوبة من 7,2 أطفال لكل امرأة سنة 1960 إلى 1,97 فقط سنة 2024. ويُعزى هذا التطور إلى تحولات اجتماعية كبرى مثل تأخر سن الزواج، وتزايد استعمال وسائل منع الحمل، وتوسّع الولوج إلى التعليم، وتطور وسائل النقل، وتنامي وتيرة التمدّن. بالموازاة مع ذلك، سمح تحسن ظروف العيش والتقدم الصحي بارتفاع ملحوظ في معدل أمد الحياة، الذي انتقل من 47 سنة 1960 إلى 76,4 سنة 2024.

نمو سكاني متباطئ لكنه ما يزال ديناميكيًا

ارتفع عدد سكان المغرب من 11,6 مليون نسمة إلى 36,8 مليون نسمة في الفترة ما بين 1960 و2024، ومن المتوقع أن يبلغ حوالي 40,5 مليون نسمة في أفق 2040. ويرافق هذا التطور تباطؤ واضح في وتيرة النمو الديمغرافي. فقد تراجع معدل النمو، الذي كان في حدود 2,6% خلال سبعينيات القرن الماضي، إلى 0,85% حاليا، ومن المرتقب أن ينخفض إلى 0,6% في أفق 2040.

ومع ذلك، ورغم هذا التباطؤ، سيستمر عدد السكان في الارتفاع بالقيمة المطلقة. ففي الفترة ما بين 2024 و2040، سيعادل النمو الديمغرافي السنوي إضافة مدينة متوسطة الحجم تضم حوالي 230 ألف نسمة. ومثل هذا التزايد سيشكل ضغطًا متزايدًا على الحاجيات الاجتماعية، ولاسيما على مستوى البنيات التحتية، والخدمات الأساسية، وتدبير الموارد.

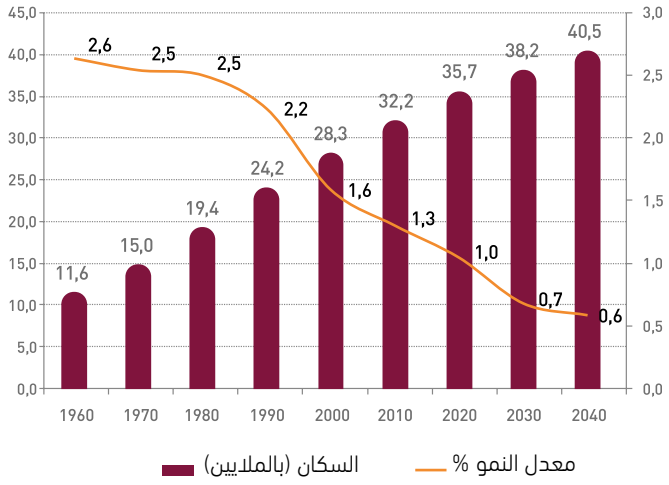

الرسم البياني 1: تطور سكان المغرب (بالملايين) ومعدل النمو (%) بين 1960 و2040.

انقلاب تدريجي في هرم الأعمار

يُفضي هذا الانتقال الديمغرافي إلى تحول عميق في البنية العمرية للسكان، يتمثل في انقلاب تدريجي لهرم الأعمار. ويتجسد ذلك في الارتفاع النسبي لعدد السكان في سن العمل مقارنة بالفئات المعالة (الأطفال والمسنين)، مما يخلق إمكانية لتحقيق نمو اقتصادي.

ومع ذلك، تطرح هذه التحولات في البنية العمرية للسكان بالمغرب تحديات كبرى على مستوى التنمية البشرية، خاصة بسبب تراجع عدد الشباب، والشيخوخة المتزايدة للسكان، والقضايا المرتبطة بإدماج وتشغيل الفئات النشيطة.

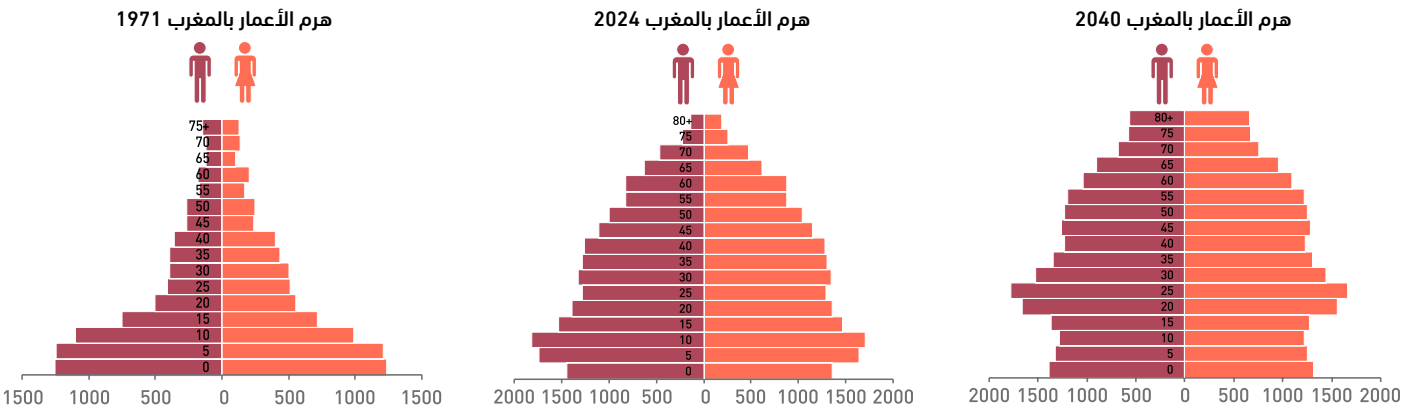

الرسم البياني 2: هرم الأعمار بالمغرب سنتي 1971 و2024 و2040

تراجع تدريجي في أعداد السكان الشباب

من المرتقب أن يعرف عدد الشباب دون سن الخامسة عشرة انخفاضًا تدريجيًا نتيجة التراجع المتوقع في الخصوبة. فقد قُدِّر عددهم بـ 9,76 ملايين نسمة سنة 2024، وسينخفض إلى حوالي 7,8 ملايين نسمة في أفق 2040، لتتراجع حصتهم من مجموع السكان من 26,5% إلى نحو 19,2% خلال الفترة نفسها. أما بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و11 سنة، أي الفئة التي تدرس في التعليم الابتدائي، فإن الانخفاض سيبلغ 26,7%، حيث سينتقل عددهم من 4,2 ملايين سنة 2024 إلى 3 ملايين سنة 2040. وبالنسبة للفئة العمرية التي تدرس بسلك التعليم الثانوي الإعدادي (12-14 سنة)، فسيتراجع عددها من 2,1 مليون إلى 1,5 مليون خلال نفس الفترة، أي بانخفاض قدره 28%.

يمكن أن يشكل هذا التطور رافعة لتعميم التمدرس، كما يوفر فرصة لإعادة توجيه الاستثمارات الديمغرافية نحو تحسين جودة التعليم وتجاوز الاختلالات الحالية المتمثلة في ارتفاع معدلات الهدر المدرسي، وتقليص الفوارق المجالية، وتحسين نسب الانتقال إلى التعليم الثانوي التأهيلي والعالي. وهو ما من شأنه أن يسهم في تنمية الرأسمال البشري.

نحو مجتمع متقدم في السن

تشير الإسقاطات الديمغرافية إلى أن شيخوخة السكان تمثل توجهاً بنيوياً. إذ من المتوقع أن ترتفع نسبة الأشخاص البالغين 60 سنة فما فوق من 13,8% سنة 2024 إلى 19,5% في أفق 2040، أي بزيادة قدرها 58%، مما سيرفع عددهم من 5 ملايين إلى حوالي 7,9 ملايين نسمة.

إن ارتفاع أمد الحياة، مقترنًا بتزايد عدد الأسر النووية، سيضع التضامن بين الأجيال على المحك، وسيُحتّم على السلطات العمومية إعادة التفكير في نظام الحماية الاجتماعية، ويتعلق الأمر بشكل خاص بأنظمة التقاعد، وتعزيز التكفل بالأمراض المزمنة، وإرساء خدمات اجتماعية ملائمة.

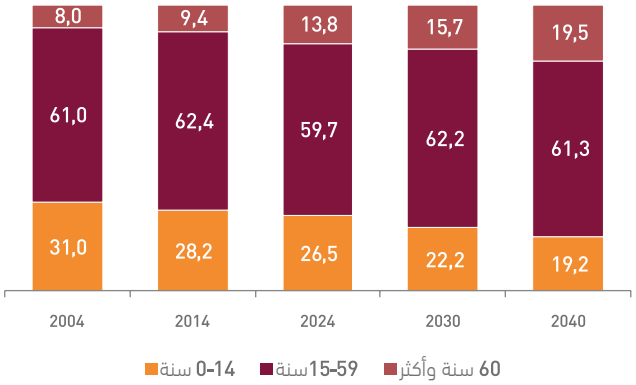

الرسم البياني 3: تطور البنية العمرية للسكان (%) ما بين 2004 و2040

فرصة ديمغرافية: إصلاحات أساسية ضرورية

يؤدي الانتقال الديمغرافي إلى تحول عميق في البنية العمرية للسكان، يتمثل في ارتفاع نسبي لعدد السكان في سن العمل (15-59 سنة) مقارنة بالفئات المعالة (الأطفال والمسنين). هذا التطور يفتح ما يُعرف بـ «نافذة الفرصة الديمغرافية» القادرة على دعم النمو الاقتصادي. ومن المتوقع أن يرتفع عدد هذه الفئة العمرية من 22,1 مليون نسمة سنة 2024 إلى 24,8 مليون نسمة سنة 2040، أي بزيادة قدرها 12,4%.

ومع ذلك، وللاستفادة الكاملة من هذه النافذة وتحويلها إلى «فرصة ديمغرافية»، من الضروري ضمان تعميم الولوج إلى تعليم ذي جودة، وتحفيز خلق فرص الشغل عبر إرساء إصلاحات اقتصادية ملائمة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة مؤقتة؛ فقد بدأت في المغرب منذ مطلع الألفية، ومن المرتقب أن تنتهي، حسب الإسقاطات الديمغرافية، في حدود سنة 2038.

التمدن وإعادة هيكلة المجال الترابي: استراتيجية تنموية بحاجة إلى إعادة تفكير

شهد المغرب تسارعًا في وتيرة التمدن خلال العقد الأخير، بفعل ليس فقط نمو عدد سكان الحضريين، بل أيضًا بفعل الهجرة القروية، واتساع الهوامش الحضرية، وتحول بعض المراكز القروية إلى مدن. وقد بلغ معدل التمدن 62,8% سنة 2024، ومن المنتظر أن يصل إلى حوالي 69,2% سنة 2040. وخلال الفترة نفسها، سيرتفع عدد السكان الحضريين من 23,6 مليونًا إلى 28 مليون نسمة، في حين سينخفض عدد السكان القرويين من 13,7 إلى 12,4 مليون نسمة.

وكما أكد صاحب الجلالة نصره الله، فإن هذه الدينامية في التوزيع المجالي للسكان تقتضي تأهيلًا شاملًا للمجالات وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية. ويعني ذلك وضع وتنفيذ استراتيجية للتنمية الترابية المندمجة، تروم من جهة الاستجابة للضغط المتزايد على البنيات التحتية الناجم عن التمدن، ومن جهة أخرى تقليص الفجوة مع المناطق القروية التي غالبًا ما تواجه صعوبات في الولوج إلى الخدمات الأساسية. إن تفادي «مغرب بسرعتين» يفرض بالضرورة أخذ الدينامية الديمغرافية بعين الاعتبار لضمان توزيع متوازن للأنشطة والسكان عبر مختلف جهات المملكة.

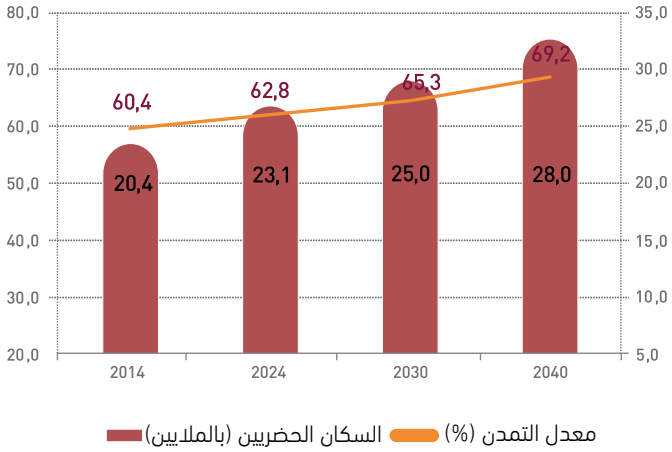

الرسم البياني 4: تطور عدد السكان الحضريين (بالملايين) ومعدل التمدن (%) ما بين 2014 و2040

تحوّل صامت للأسر

يعرف عدد الأسر في المغرب نموًا مستمرًا، حيث بلغ 9,26 ملايين أسرة سنة 2024، ومن المتوقع أن يصل إلى 12,3 مليونًا في أفق 2040 وفقًا للإسقاطات الديمغرافية، أي بزيادة قدرها 32,5%. ولا تعود هذه الزيادة فقط إلى نمو عدد السكان، بل أيضًا إلى تقلص الحجم المتوسط للأسر الذي سيتراجع من 3,9 إلى 3,3 أفراد خلال الفترة نفسها.

ويعكس تقلص حجم الأسر تطور السلوكيات العائلية، مثل تزايد النزعة الفردانية، وارتفاع عدد العزاب، وانخفاض عدد الأطفال في الأسرة الواحدة. كما ساهم التمدن وأسلوب العيش الحضري في تشجيع تكوين أسر صغيرة الحجم. وأخيرًا، لعب النزوح القروي دورًا حاسمًا، إذ يغادر العديد من الشباب العالم القروي ليستقروا في المدن، غالبًا بعيدًا عن أسرهم الممتدة، مما يعزز الميل نحو الأسر الصغيرة الحجم.

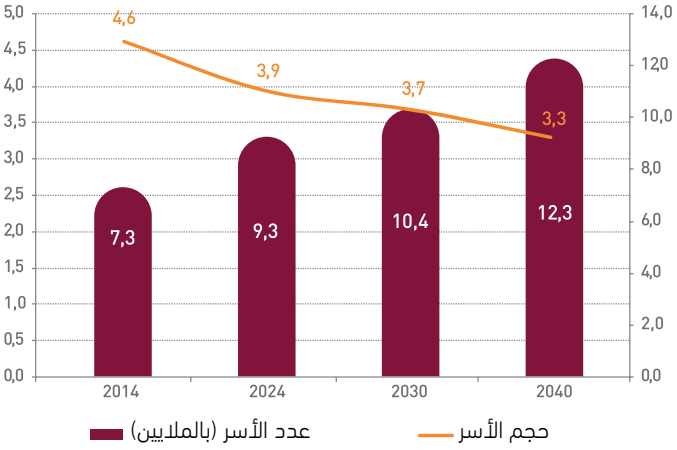

الرسم البياني 5: تطور عدد الأسر (بالملايين) ومتوسط حجمها ما بين 2014 و2040

إن تطور الأسر في المغرب يطرح تحديات كبرى على مستوى إنتاج السكن وتجهيز الأسر بالوسائل الضرورية. وبالنظر إلى الزيادة المستمرة في عددها، يُقدَّر أنه سيكون من الضروري بناء حوالي 3 ملايين وحدة سكنية إضافية في أفق 2040 لتلبية هذا الطلب المتنامي. وفي الوقت نفسه، فإن القضاء على السكن غير اللائق، الذي ما يزال قائمًا في عدة مناطق من البلاد، يشكل رهانًا أساسيًا يستوجب عناية خاصة.

وعليه، يصبح من الضروري وضع استراتيجيات تهدف ليس فقط إلى زيادة عرض السكن اللائق، بل أيضًا إلى تحسين جودة السكن القائم وضمان حلول مناسبة للفئات الهشة. ويتطلب ذلك سياسات عمومية طموحة، واستثمارات في البنيات التحتية الحضرية، ومقاربة شاملة قادرة على الاستجابة للاحتياجات المتنوعة للمواطنين.

الهجرة الدولية: ديناميات جديدة

يُعتبر المغرب أساسًا بلدًا مصدّرًا للهجرة، إذ يقيم أكثر من خمسة ملايين مغربي بالخارج (حوالي 14% من سكان المغرب)، خاصة في أوروبا. ومنذ سبعينيات القرن الماضي، أصبحت الهجرة المغربية دائمة، وزادت نسبة النساء فيها، وارتفع مستوى تكوين المهاجرين، كما تنوعت جغرافيًا نحو دول جديدة، إضافة إلى أشكال مختلفة مثل الهجرة الدائرية أو هجرة القاصرين غير المصحوبين.

ومنذ مطلع الألفية، عاد ما يقارب 188 ألف مهاجر، معظمهم من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، واستقروا من جديد في المغرب، وهو ما يعكس البعد ثنائي الاتجاه للهجرة المغربية.

كما أصبح المغرب بلدًا للعبور والاستقبال، حيث استقر به أكثر من 148 ألف أجنبي سنة 2024، أي بزيادة قدرها 76,2% مقارنة بسنة 2014. وتُظهر بنية هذه الفئة هيمنة المهاجرين القادمين

من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. ومن المرتقب أن تتعزز هذه الدينامية في السنوات المقبلة، مما يستوجب بلورة سياسة وطنية تستند إلى خبرة المغرب ومكتسباته في مجال تدبير قضايا الهجرة واللجوء. وينبغي أن تركز هذه السياسة بالأساس على تعزيز الإدماج عبر سوق العمل، مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والجيوسياسية.

خلاصة

تؤثر التحولات الديمغرافية الجارية في المغرب بعمق على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد. وتفرض هذه التطورات بلورة سياسات ملائمة لبناء مستقبل مرغوب فيه. ويقتضي ذلك تبني رؤية مندمجة تُؤخذ فيها المتغيرات الديمغرافية بعين الاعتبار في تصميم وتنفيذ سياسات التنمية، وذلك بهدف تحسين مردودية نظام التعليم والتكوين لدى الشباب، وتنظيم التمدن لتقليص الفوارق المجالية، وخلق الثروات وفرص الشغل المنتجة واللائقة.

كما يُعتبر تعميم نظام الحماية الاجتماعية، وتدبير شيخوخة السكان، واستباق الحاجيات الاجتماعية والصحية أمورًا أساسية لا غنى عنها. فمع تزايد الأسر النووية، وارتفاع نسبة النشاط النسوي، والانفتاح التدريجي للمجتمع، تتغير أنماط التضامن التقليدية، مما يستدعي إيجاد استجابات مؤسساتية واجتماعية ملائمة لهذه التحولات العميقة.